

غرفة التجارة تستقبل رئيس الوزراء العراقي أكد دور الحيوي للقطاع الخاص في تعزيز العلاقات

الكاظمي : حريصون على تعزيز الشراكات التنموية بين بلدينا

أنظمة وتشريعات الدولة لدينا ترمي إلى جذب واستقطاب وتشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات

القصر: مساندة جهود التنمية والإعمار العراقية صارت مسؤولية أخلاقية دولية وأقفاً زخراً بالفرص المجزية



جانب من المحادثات بين غرفة التجارة والوفد العراقي



القصر يلقي كلمته بحضور رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي والشيخ ثامر العلي

الكويت تمتلك رؤية حكيمة في توجيه سياساتها الخارجية مرتكزة على إرث طويل من التجارب والمبادرات الخيرة والناجحة

زيارتي تأتي في إطار مساعي الحكومة العراقية لتعزيز التعاون وتنمية العلاقات المشتركة

واكد ان القطاع الخاص الكويتي يتسق مع موقف دولته، لذا فإن ابواب غرفة تجارة وصناعة الكويت مشرعة للعراق للدفع في هذا الاتجاه مشيراً الى ان نجاح الشراكة الاقتصادية بين البلدين يعتمد على وجود قطاع خاص في البلدين وعلى توفير بيئة استثمارية عادلة وأمنة، واعرب القصر عن امله في ان يشكل اللقاء انطلاقة تجسد العزم نحو ارساء حقبة جديدة من التعاون والشراكات المثمرة بين البلدين الشقيقين.

الكويت بجوارها الجغرافي وغنى تجربتها الاستثمارية وتقاربها مع أشقائنا مؤهلة لأن تتصدر الشركاء الإستراتيجيين للعراق وتجارة وتمويلها وخدمات

الخاص يجب ان يؤدي الدور الاساسي في بناء هذه الشراكة. ولفت القصر إلى ان مؤتمر الكويت الدولي لاعادة اعمار العراق، الذي دعت اليه ونظمتها الكويت في 2018، كان بمثابة اعلان واضح وشامل عن التزام الكويت بمساندة ودعم جهود ومشاريع التنمية في العراق، في إطار شراكات تحقق مصالح الطرفين من منظور مستقبلي متحرر من اثار الموروث وحساباته.

وانصالتها وامكانيات قطاعها المصرفي، وغنى تجربتها الاستثمارية، تقف الامر الذي يجعل مساندة الشركاء الاستراتيجية للعراق وتجارة وتمويلها وخدمات. وقال ان مشروع الشراكة التنموية يحتاج الي المساندة والرعاية الرسمية من الدولتين، فالمؤشرات والتوجهات كلها على الصعيدين الاقليمي والدولي، تؤكد ان القطاع

منذ عام 2003، في تصديه الشجاع لقوى الارهاب وتنظيماته ومن يقف وراءه، الامر الذي يجعل مساندة الشركاء الاستراتيجية للعراق وتجارة وتمويلها وخدمات. وقال ان مشروع الشراكة التنموية يحتاج الي المساندة والرعاية الرسمية من الدولتين، فالمؤشرات والتوجهات كلها على الصعيدين الاقليمي والدولي، تؤكد ان القطاع

وقال البيان ايضا ان رئيس غرفة التجارة والصناعة محمد جاسم الصقر، اعرب في كلمة له بهذه المناسبة عن اعتزاز الغرفة بأن تحظى بنصيب استقبالي ضيف الكويت، رغم ازديحام برنامج الزيارة مؤكدا إيمان الكويت بحتمية مساندة ودعم جهود التنمية والإعمار في جمهورية العراق. وأوضح الصقر ان العالم يعرف مدى التضحيات التي يتحملها الشعب العراقي

والوفد المرافق له من وزراء وكبار الشخصيات، برفقة وزير الداخلية رئيس بعثة الشرف الشيخ ثامر العلي. ونقل البيان عن الرئيس الكاظمي، تأكيد الحرس على تعزيز الشراكات التنموية بين البلدين، مشيراً إلى ان الكويت تمتلك رؤية حكيمة في توجيه سياساتها الخارجية مرتكزة على إرث طويل من التجارب والمبادرات الخيرة التي تكثرت بالنجاح.

أكدت غرفة تجارة وصناعة الكويت الدور الحيوي للقطاع الخاص، في تعزيز العلاقات الثنائية والاستفادة من الامكانيات التي يمتلكها البلدان من مقومات استراتيجية وفرص استثمارية وامكانيات تجارية واقتصادية، سعياً للارتقاء بمستوى العلاقات تلبية لطموح وتطلعات الطرفين. وذكرت الغرفة في بيان صحفي أمس الاثنين انها استقبلت مساء امس الاول الاحد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي،

بنسبة صعود 0.18 في المئة وبقيمة 147.7 مليون دينار بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها على ارتفاع المؤشر العام 12.06 نقطة



بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها أمس على ارتفاع المؤشر العام 12.06

نقطة بلغت 0.36 في المئة، من خلال كمية أسهم بلغت 154.5 مليون سهم تمت عبر صفقة نقدية بقيمة 17.9 مليون دينار "نحو 55.49 مليون دولار". وكانت شركات "السورية" و"شركة أ" و"تنظيف" و"بيت الطاقة" الأكثر ارتفاعاً، أما شركات "وطني" و"اهلي متحد" و"مزاي" و"بيتك" فكانت الأكثر تداولاً من حيث القيمة، في حين كانت شركات "خليج ت" و"جيد" و"المنار" و"نابيسكو" الأكثر انخفاضاً.

أسهم بلغت 182.4 مليون سهم تمت عبر صفقة نقدية بقيمة 20.20 مليون دينار "نحو 62.6 مليون دولار". كما ارتفع مؤشر السوق الأول 17.25 نقطة ليلعب مستوى 7289.22 نقطة بقيمة 27.5 مليون دينار "نحو 85.2 مليون دولار". وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر رئيسي 50 نحو 20.54 نقطة ليلعب مستوى 5757.43

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الإثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 12.06 نقطة، ليلعب مستوى 6669.82 صعود بلغت 0.18 في المئة. وتم تداول كمية أسهم بلغت 255.36 مليون سهم تمت عبر صفقة نقدية بقيمة 47.7 مليون دينار كويتي "نحو 147.8 مليون دولار أمريكي". وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 17.25 نقطة ليلعب مستوى 5445.58 نقطة بقيمة 20.54 مليون دينار "نحو 57.54 مليون دولار أمريكي".

بلغت نسبته 8 % لغاية 2020 والمستهدف 50 % بحلول 2030

السعودية تواصل رفع نسبة توطين الإنفاق العسكري والأمني

هدف توطين المزيد من الصناعات العسكرية، وتعزيز الجهود الرامية إلى توطين ما يزيد عن 50% من الإنفاق الحكومي على المعدات والخدمات العسكرية بحلول 2030.

يذكر أن الهيئة العامة للصناعات العسكرية، كشفت في أحدث تقاريرها عن زيادة عدد الشركات المرخصة في قطاع الصناعات العسكرية بالمملكة بنسبة 41% حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي، حيث بلغ عدد الشركات المرخصة 99 شركة محلية ودولية ومختلطة، كما شكلت الشركات المحلية ما نسبته 85%. بينما حصلت الشركات الدولية والمختلطة على نسبة 15%، ومُنحت 55% من التراخيص للشركات العاملة في مجال التصنيع العسكري، يليها مجال الخدمات العسكرية 24%، ومجال توريد المنتجات بنسبة 21%.



السعودية قطعت شوطاً مهماً باتجاه توطين الإنفاق العسكري والأمني

والدمام وجدة، موضحاً أنه جرى إطلاق المهتمين من المستثمرين على القدرات الحالية، ومناقشة الصناعات الموجودة، والفرص في الكثير من الصناعات غير المتوفرة في المملكة، للمساعدة في توفير معلومات تهم دراسة الجدوى لها. وأكد أهمية إدامة التواصل مع المستثمرين عبر وسائل التقنيات الحديثة، ومساعدتهم على التواصل مع المصنعين العالميين، من أجل الوصول إلى

بهدف ربط القطاع مع كافة المستثمرين المرخصين، إضافة إلى ربط الشركات المحلية بالشركات العالمية، والمصنعين الأساسيين، بجانب عرض الفرص المتاحة ومن ضمنها الـ 74 فرصة متاحة في الوقت الحالي". وأشار الميمني إلى عقد لقاءات مع شركات القطاع الخاص، أثناء دراسة المشروع أو بعد الانتهاء منه، وتمثلت اللقاءات اللاحقة في ورش عمل في الرياض

وشرح أن الصناعات المستهدفة في مشروع فرص سلاسل الإمداد، يوصف الكثير منها بأنها "ذات الاستخدام المزدوج" مثل صناعة البطاريات والمضخات والصمامات وغيرها، والتي تستخدم في القطاعين العسكري والمدني في آن واحد. ولتعزيز المستثمر من الوصول إلى فرص التوطين والتعرف على القدرات الصناعية للمستثمرين في القطاع، قال الميمني إن "الهيئة أطلقت منصة

أكد نائب محافظ الهيئة العامة للصناعات العسكرية في السعودية، قاسم الميمني، أهمية إطلاق مشروع "تمكين المستثمرين في الصناعات العسكرية عبر الفرص في سلاسل الإمداد". واعتبر الميمني في مقابلة مع قناة "العربية" أن إطلاق هذا المشروع الذي يستهدف توفير 74 فرصة استثمارية عبر 6 مجالات دفاعية وأمنية، يأتي استكمالاً لاستراتيجيات وخطط، تستهدف 11 مجالاً صناعياً، وتحدد مخرجات من بينها أن يكون هناك مشروع لسلاسل الإمداد. وكشف أن نسبة التوطين في الإنفاق العسكري والأمني في المملكة بلغت 8% لغاية عام 2020 وسيساهم مشروع الفرص في سلاسل الإمداد بزيادة هذه النسبة، مع تسليط الضوء على الاحتياج الفعلي لهذه الفرص في المستقبل.